S/PV.7912

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٩١٢**

الثلاثاء، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	إيطاليا	السيد لامبيرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد لاميك
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/250)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1708903 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر علنا ممثل المملكة المتحدة، الذي قام بعمل رائع كرئيس خلف لنا شاغرا كبيرا لملئه؛ ونقدر له تضحيته وقيادته خلال الشهر الماضي، ونهنئه على شهر ناجح جدا.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/250)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيريمياه مامابولو، الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/250، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد مامابولو.

السيد مامابولو (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن على إتاحة هذه الفرصة لي لأقدم أحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن الحالة في دارفور لأول مرة منذ أن عينت رئيسا للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

لا تزال الأولويات الاستراتيجية الثلاث التي وضعها مجلس الأمن في قراره ٢١٤٨ (٢٠١٤) توفر إطارا تنفذ فيه العملية المختلطة ولايتها بحماية المدنيين وتخفف النزاعات القبلية وتتوسط بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة.

إننا نواصل العمل مع الحكومة على جميع المستويات لتنفيذ هذه الولاية مع الإدراك التام بأن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين السودانيين تقع على عاتق حكومة السودان.

إن دارفور اليوم مكان مختلف جدا عما كان عليه الإقليم في العام ٢٠٠٣، حين بدأ النزاع المسلح، وعما كان عليه قبل عام مضى. فقد تقلص القتال بين قوات حكومة السودان والحركات المسلحة الثلاث غير الموقعة إلى حد كبير.

ولم يعد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد نور قادرا على شن عمليات عسكرية كبيرة والمداومة عليها، وقد شهد سلسلة من الانشقاقات التي أضعفته بالانضمام إلى الحكومة. وقد تمكنت الحكومة، نتيجة للحملة العسكرية خلال السنوات الثلاث الماضية، من السيطرة على كل المناطق التي كانت في السابق تحت سيطرة الحركة في عقر دارها جبل مرة وحوله، تاركة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد ببضعة جيوب للمقاومة.

ووقف إطلاق النار الأحادي الجانب الذي تم تمديده لستة أشهر أخرى في كانون الثاني/يناير ما زال قائما إلى حد كبير. كما أعلنت حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وفصيل جبريل إبراهيم التابع لحركة العدل والمساواة وقف إطلاق النار، في ظل رفض جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد باستمرار القيام بذلك.

لكن في ضوء الصعوبات الاقتصادية والضعف الاجتماعي، لا يزال قطع الطرق والإجرام ينتشران على نطاق واسع.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يؤجج تلك الظواهر السلبية، وكذلك العنف القبلي، الذي يسببه عادة التنافس في معظم الأحيان على الأراضي والمياه والرعي والموارد المعدنية. وقد ظلت الجهود التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ بدعم من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لدفع أطراف النزاع في دارفور على التوقيع على اتفاق وقف الأعمال القتالية وبدء المفاوضات المباشرة صوب اتفاق سلام شامل لإنهاء النزاع غير حاسمة. والحالة الحالية تضر كافة الأطراف، والأهم من ذلك، لاستمرارها ولن تؤدي إلا إلى المزيد من إراقة الدماء.

وقد أصدر الرئيس البشير مرسوما في ٨ آذار/مارس بالعفو عن ٢٥٩ متمردا أسروا في القتال مع القوات الحكومية، منهم ٦٦ مقاتلا من الحركات المسلحة في دارفور كانوا في رواق المحكوم عليهم بالإعدام. وهذا تطور إيجابي نأمل أن يسهم في تأكيد الثقة المتبادلة فيما بين الأطراف السودانية. ولا يزال جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد يرفض المشاركة في عملية السلام، ويبدو أنه يريد مواصلة القتال. ونود أن نناشد المجلس والجهات التي تتمتع بنفوذ وبتأثير عليه إقناعه بإدراك أهمية التسوية السياسية والكف عن التسبب في المزيد من المعاناة لأبناء الشعب الذين يدعي تمثيلهم.

وفيما يتعلق بتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، عقد الاجتماع الـ ١٢ للجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة في ٦ آذار/مارس برئاسة دولة قطر. وستستمر الجهود الرامية إلى تحسين التنسيق وحشد الموارد لتنفيذ المسائل المتبقية المتعلقة بوثيقة الدوحة، وتحديدا عودة المشردين داخليا.

كما شهدت الأشهر الثلاثة الماضية استمرارا للانخفاض في عدد الحوادث الأمنية بين القبائل، ويعزى ذلك بوجه خاص لمشاركة الإدارة الأهلية بصورة أكثر فعالية ولأثر الإجراءات الأمنية التي اتخذتها سلطات الولايات، مما أدى إلى زيادة عدد اتفاقات السلام، التي تدعم تنفيذها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ومع ذلك استمرت المنازعات الموسمية حول إمكانية الحصول على الأراضي والموارد خلال موسم الزراعة والهجرة.

ووفقا للأرقام التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، شرد مؤخرا ٤٠٠ ٩٧ شخص في عام ٢٠١٦. تردد أن حوالي ٦٠٠ ٣٩ شخص منهم قد عادوا، بمن فيهم نحو ٥٠٠ ٢٥ شخص ممن تم التحقق من هويتهم وقدم لهم المساعدة في قولو، وسط جبل مرة. ولم يتم التحقق من هوية نحو ٤٠٠ ٩٩ شخص إضافيين. ولم نشهد أي حالات تشرد جديدة في عام ٢٠١٧. ويحتاج المشردون داخليا إلى حماية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والمساعدة الإنسانية على أساس يومي. ويجب تحديد الحلول الدائمة لتمكين عودتهم إلى مواطنهم الأصلية أو إعادة إدماجهم ولا بد أن تكون الأولوية الرئيسية في جهودنا الجماعية.

إن تعاون حكومة السودان قد تحسن بشكل ملحوظ. وبالرغم من أن العملية المختلطة قد شهدت قيودا متقطعة مفروضة على حرية التنقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طرأ تحسن كبير في ذلك الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، قامت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري مرارا بزيارة المناطق في جبل مرة التي كانت محظورة سابقا. وقد بدأ شركاء الأمم المتحدة في المجال الإنساني في رحلات منتظمة لطائرات الهليكوبتر إلى قولو. ولا تزال العملية المختلطة تركز على الجهود المبذولة للعمل مع سلطات حكومة السودان للتغلب على الصعوبات المتبقية التي تعوق الوصول. كما شهدنا بعض التحسن في إصدار التأشيرات والإجازة الجمركية للمعدات الأساسية. بيد أن التأخر في الإجازة الجمركية للمعدات الأساسية للعملية المختلطة لا يزال يثير القلق، مع بعض الشحنات المعلقة منذ عام ٢٠١٥.

ويعكف الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان على مناقشة وضع استراتيجية لمغادرة العملية المختلطة في نهاية المطاف دارفور كجزء من المناقشات البناءة مع الفريق العامل المشترك. واجتمع الفريق العامل المشترك في ٢٦ شباط/فبراير في الخرطوم ونقل استنتاجاته إلى الآلية الثلاثية الاستراتيجية، التي ستجتمع في وقت لاحق من هذا الشهر. من ٥ إلى ١٧ آذار/مارس، استقبلت العملية المختلطة فريق الاستعراض الاستراتيجي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي اجتمع مع حكومة السودان في الخرطوم ودارفور، وسافر في جميع أنحاء دارفور. وتنتظر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور نتائج هذه المداولات. لكن من دون أن أصدر حكما مسبقا على نتائج الاستعراض الاستراتيجي، أود أن أقول إنه، في ضوء الظروف الراهنة في دارفور، ستصبح عملية إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ضرورية، وستعين على الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التركيز على أفضل السبل للقيام بذلك دون المساس بالمكاسب التي تحققت حتى الآن.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير العملية المختلطة للمجلس على الدعم الذي تلقيناه. وما زلنا نعول على ذلك إذ نواصل تنفيذ الولاية المنوطة بنا من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد مامابولو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن التعازي إلى ممثل الاتحاد الروسي على الهجوم الإرهابي الذي وقع في سانت بطرسبرغ أمس الذي تسبب في تلك الخسائر في الأرواح بلا رحمة.

وأود أيضا أن أتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، كل خير في شهر رئاستكم لمجلس الأمن، وأشكركم على كلماتكم الطيبة عن أعمال الشهر الماضي.

وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور وأن أهنئه على تعيينه. وأشكره على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا من فوره.

إن دارفور تقف على مفترق طرق. فعلى أحد الطرق يكمن استمرار ١٤ عاما من النزاع وإراقة الدماء والإفلات من العقاب. إنه طريق أجبر ٢,٦ مليون شخص على الفرار من ديارهم. إنه طريق يعج باستمرار انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان واستمرار العنف الجنسي والجنساني. إنه طريق ما فتئت دارفور تسير عليه لفترة طويلة جدا.

لكن هناك طريق آخر نسلكه، وفي الأشهر الأخيرة شهدنا غيابا لأعمال العنف بين حكومة السودان والجماعات المعارضة.

شهدنا حصول العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على حق الوصول إلى مناطق حرمت من الوصول إليها في السابق. وتجري الآن تقييمات إنسانية حيوية.

واليوم، نحن بحاجة بالتالي إلى توجيه رسالة واضحة إلى حكومة السودان: مفادها اختيار الطريق الصحيح. واختيار مسار تحسين حياة شعب دارفور. واختيار طريق السلام المستدام. وهذا يعني معالجة ثقافة الإجرام واللصوصية في دارفور. ويعني إنهاء وفرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي لا تؤدي سوى إلى صب الزيت على النار. ويعني تقديم جميع أولئك الذين ارتكبوا أعمال عنف ولم يحترموا القانون الدولي الإنساني إلى العدالة، على الصعيد المحلي ومن خلال المحكمة الجنائية الدولية، مهما كان ولاؤهم أو صلتهم بالحكومة.

وفي الحقيقة، ستظل دارفور غير مستقرة ومتقلبة مادام لم تجر معالجة الأسباب الجذرية للصراع. ولذلك، فلنشجع جميعا حكومة السودان على استخدام الوقف الحالي لأعمال العنف، لتحويل جهودها صوب مكافحة التمرد وبناء السلام المستدام. وستكون بحاجة إلى دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره وهي تقوم بذلك.

ويجب أن تكون أول خطوة، خطوة سياسية. ولن يؤدي إبرام اتفاق سياسي بين أطراف النزاع المسلح إلى وقف دائم للأعمال العدائية فقط، بل سيشكل خطوة هامة لمعالجة أسباب العنف الطائفي. ولذلك، ندعو جميع أطراف النزاع المسلح إلى الانخراط بصورة مجدية مع الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي.

أما الخطوة الثانية صوب حل طويل الأجل، فتتمثل في حرية الوصول إلى دارفور على المدى الطويل. وبغية اضطلاع العملية بولايتها المتعلقة بحماية المدنيين، فإن البعثة بحاجة إلى الوصول إلى جميع أنحاء دارفور، ليس لبضعة أيام أو حتى أسابيع قليلة فقط، ولكن بشكل مستدام. ونرحب بإمكانية الوصول التي تحققت مؤخرا، لكنها ستكون قليلة الفائدة إذا لم تستمر. ويساورنا القلق جراء مواصلة عناصر الأمن التابعة لحكومة السودان فرض قيود غير ضرورية على العملية المختلطة. ويبعث ذلك على القلق البالغ عندما تُمنع البعثة من الوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان المشردين داخليا، الذين هم في أمس الحاجة إليها. فلنصر اليوم على حصول العملية المختلطة على إمكانية وصول غير مقيد إلى جميع أنحاء دارفور، من أجل تمكين البعثة من تنفيذ ولايتها بفعالية.

ويجعلني ذلك أنتقل إلى نقطتي الأخيرة. كقائمين على الصياغة فيما يخص العملية المختلطة هنا في نيويورك، نعتقد أنه إذا أريد تحقيق السلام المستدام في دارفور، فيجب أن تتطور العملية المختلطة مع تطور الحالة الأمنية. وسيكون الاستعراض الاستراتيجي حاسما في هذا الصدد، ونحن نرحب بمساعدة حكومة السودان فيما يتعلق بالزيارة التي قام بها فريق الاستعراض الاستراتيجي إلى دارفور. ويشجعنا أنه يمكنهم زيارة جميع الولايات الخمس، بما في ذلك المناطق التي كان لا يُسمح بزيارتها مثل غولو ونيرتيتي في جبل مرة.

ومع ذلك، إذا أريد للعملية المختلطة أن تتكيف، كما نأمل، فإننا بحاجة جميعا إلى أن نثق بأن حكومة السودان مستعدة وقادرة على حماية المدنيين في المناطق التي تغير فيها وجود العملية المختلطة. وهذا يتطلب أكثر من مجرد إمكانية الوصول غير المقيد والموثوق به؛ إنه يتطلب من حكومة السودان الالتزام بمبدأ المرونة التشغيلية للعملية المختلطة والالتزام بتحسين قدرتها على حماية المدنيين.

وفي الختام، إلى أن تتخذ الحكومة وأطراف النزاع تلك الخطوات، ستظل دارفور في مفترق الطرق. وليس بوسع شعب دارفور تحمل السير على الطريق الخطأ. فقد عانى طويلا. ويتحتم علينا جميعا أن نكفل أن يكون المسار المختار هو المسار الصحيح الذي سيحسن حياة المدنيين ويؤدي إلى تحقيق السلام المستدام.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، سيدتي الرئيسة، يود وفد بلدي أن يهنئكم ويعرب عن التزامه بدعمكم خلال رئاستكم لمجلس الأمن. أود أيضا أن أشكر السفير ماثيو رايكروفت وكامل وفد المملكة المتحدة على رئاستهما المتميزة للمجلس، الشهر الماضي.

كما أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تعازينا لزملائنا من الوفد الروسي، ولحكومة الاتحاد الروسي وشعبه بعد الهجوم الجبان الذي وقع أمس في سانت بطرسبرغ. ونعرب لهم عن تضامننا الكامل معهم.

ونشكر السيد جيريمياه نيامابي كنغسلي مامابولو، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي، والعملية المختلطة للاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على عرض تقرير الأمين العام (S/2017/250).

وتود أوروغواي أن تبرز الملاحظات الهامة الواردة في التقرير، والتي تشير إلى عدم وقوع اشتباكات مسلحة في دارفور منذ عدة أشهر الآن، مقارنة بالسنوات السابقة، وعدد أقل من الصدامات بين المجتمعات المحلية. ومن المهم استمرار الهدوء الحالي الذي يشهده النزاع المسلح، بغية وقف أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين، وتهيئة الظروف التي تفضي إلى تشجيع بيئة آمنة تتيح العودة الطوعية للمشردين داخليا والمجتمعات المحلية.

إننا نرحب بحقيقة استمرار حكومة السودان والحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام، في التقيد بوقف إطلاق النار من جانب واحد. ونشجعها على استئناف المحادثات المباشرة، بغية التوصل إلى اتفاق رسمي بشأن وقف الأعمال العدائية وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، وكذلك من أجل التحرك بسرعة صوب المفاوضات السياسية التي يمكن أن تمهد الطريق للتوصل إلى حل دائم للنزاع.

وأود مرة أخرى أن أشدد على الدور الرئيسي الذي تؤديه العملية المختلطة، في البيئة التشغيلية التي لا تخلى من الصعوبات. وفيما يتعلق بمسألة حماية المدنيين، فإننا نحث البعثة على مواصلة التركيز على حماية المشردين داخليا، الذين لا يزال عددهم يبلغ أكثر من ٢,٦مليون شخص. ونحثها أيضا على التركيز على منع نشوب النزاعات المحلية والوساطة فيها، بما في ذلك دعم جهود المصالحة وعمليات السلام بين مختلف الطوائف.

وفيما يتعلق بالبيئة التشغيلية، من منظور منهجي، لن يتفاجأ زملائي في مجلس الأمن بالعلم بأن أوروغواي يساورها القلق في كل مرة تتخذ فيها دولة ما إجراءات انفرادية تتعارض مع السير الطبيعي والسليم لإحدى عمليات حفظ السلام. وفي الحالة المحددة للعملية المختلطة، نحيط علما بالتحسن في إصدار التأشيرات للموظفين، وفيما يتعلق بإرسال حاويات فيها حصص الإعاشة المخصصة لقوات العملية المختلطة. ومع ذلك، تلك هي في الواقع التزامات تقع على عاتق الدولة من أجل تيسير عمل البعثة. ونؤكد مجددا أنه، تماشيا مع الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق مركز القوات، يتعين على حكومة السودان اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع العقبات البيروقراطية، وضمان توفر الظروف المناسبة للعملية المختلطة، لكي تتمكن من الامتثال الكامل لولايتها. ويشمل ذلك النقاط التي أثارها سفير المملكة المتحدة: المتعلقة بإمكانية الوصول المستمر وبدون عوائق إلى دارفور، وجميع المناطق التي يتعين أن تكون البعثة حاضرة فيها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير أوروغواي لجميع أفراد العلمية المختلطة، وفريق الأمم المتحدة القطري، وجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون العمل بلا كلل، وغالبا في ظل ظروف صعبة، لإحلال السلام الدائم في دارفور.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه بشكل كامل. وأود أن أشكر السفير ماثيو رايكروفت وفريقه على رئاستهما الناجحة للغاية. فقد تحقق الكثير في شهر آذار/مارس.

وقبل أن أواصل، أود باسم حكومتي أن أدين بشدة الهجوم الإرهابي الشنيع والوحشي الذي وقع في سانت بطرسبرغ، وكذلك الإعراب عن تضامننا مع شعب الاتحاد الروسي وحكومته. وسنكون دائما الأوائل في الاستعداد للتعاون في مكافحة هذه الآفة. ويمكن للجميع التعويل علينا.

ويسرني غاية السرور أن أرى صديقنا وأخانا العزيز جيريمياه نيامابي كنغسلي مامابولو، الذي عمل كثيرا هنا في الأمم المتحدة عندما كان الممثل الدائم لبلده. وأود أن أغتنم

هذه الفرصة لتهنئته على تعيينه ممثلا خاصا مشتركا بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. كما أشكره على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفه على إسهاماته البارزة.

ما زالت الحالة في دارفور تُظهر تقدماً ملحوظاً على النحو المعترف به في تقارير الأمين العام وفريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥). وفي الواقع، لم يبلغ عن أية معارك كبرى منذ بداية هذا العام، وقد تحسنت الحالة الأمنية بصورة كبيرة. ونشيد بحكومة السودان على تمديد وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة ستة أشهر إضافية. وينبغي للمجلس أن يواصل الضغط على الحركات المسلحة للتفاوض بجدية لإنهاء معاناة سكان دارفور وتقديم المفسدين للمساءلة. وينبغي أن تُدعى أيضاً قيادة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد للانضمام إلى عملية السلام بجدية وبدون شروط مسبقة.

وبطبيعة الحال، ندرك جميعاً أنه ما زال يتعين القيام بالكثير لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور وضمان الاستقرار الطويل الأجل. وفي هذا الصدد، نقدر إنشاء الحكومة لمكتب متابعة السلام في دارفور ونهوضها بتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. إن مواجهة تحدي النازحين أمر حيوي من أجل إحلال السلام الدائم في دارفور، وننوه بالجهود التي يجري بذلها في هذا الصدد، بما في ذلك تيسير العودة الطوعية للنازحين. ومن المهم دعم تلك الجهود من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة.

إن عملية الحوار الوطني خطوة في الاتجاه الصحيح فعلا. ونشير إلى أن الحكومة بدأت بتنفيذ وثيقة الحوار الوطني، ونرحب بتعيين بكري حسن صالح لمنصب رئيس الوزراء. إن دعم تنفيذ الحوار الوطني أمر حاسم ليسود السلام والأمن المستدامان ليس في دارفور فحسب، بل في السودان بصفة عامة. وينبغي لمن هم خارج عملية الحوار الوطني والقادرين على ممارسة نفوذهم على الأطراف أن يمارسوا الضغط عليها لكي تنضم إلى مرحلة التنفيذ. وينبغي أيضاً تشجيع الحكومة على أن تظل ملتزمة بضمان الشمولية.

وفيما يتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فإننا ننوه بالتحسينات التي حدثت فيما يتعلق بالتأشيرات والتخليص الجمركي. وعلاوة على ذلك، فإن تنقيح التوجيهات والإجراءات المتعلقة بالعمل الإنساني في السودان من جانب لجنة المعونة الإنسانية قد خفف من اللوائح التي تنظم إيصال المساعدات الإنسانية على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2017/250). ونأمل حل جميع التحديات المتبقية التي تواجهها العملية المختلطة من خلال الاستفادة من الترتيبات القائمة.

ونقدّر المشاركة الشخصية للأمين العام في حل المأزق بين حكومة السودان والأمانة العامة بشأن سبل المضي قدماً في تنفيذ استراتيجية الخروج. وأدى ذلك إلى الانتهاء من إعداد تقرير الفريق العامل المشترك في أعقاب الاجتماع الناجح الذي عقده الفريق في الخرطوم في ٢٦ شباط/فبراير وبدء التقرير المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي. ونتطلع إلى تلقي التقرير الذي نتوقع أن يأخذ في الاعتبار نتائج اجتماع الفريق العامل المشترك المذكور.

وأخيراً، فإن السودان قد يضطلع بدور بنّاء في معالجة قضايا السلام والأمن في المنطقة. إن العلاقة بين السودان وجنوب السودان آخذة في التحسن. وقد فتحت الحكومة السودانية ممرات لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جنوب السودان. وعلى الرغم من أن هناك عدداً من المسائل المعلقة، فإن تحسّن العلاقات بين السودان وجنوب السودان هو في الواقع تطوّر محمود. وفي السياق نفسه، كان تحسن علاقات السودان مع تشاد وأوغندا مشجعاً جداً أيضاً. إن دوري التيسير اللذين أداهما الرئيسان يويري كاغوتا موسيفيني

وإدريس ديبي إيتنو في دعم جهود السلام في السودان شهادة على الثقة التي قد حققها السودان مؤخراً في علاقاته مع تلك البلدان، ونأمل أن يقدم ذلك مساهمة إيجابية في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

السيد أبو العطا (مصر): بداية، أود أن أهنئ وفد الولايات المتحدة على تولي رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل، وأتمنى له منتهى التوفيق، كما أعرب عن تقدير وفد مصر لوفد المملكة المتحدة على قيادته الفاعلة للمجلس خلال شهر آذار/مارس. كما أشكر السيد جيريمايا كنغسلي مامابولو، الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على إحاطته الإعلامية القيّمة للمجلس.

وأنتهز هذه الفرصة لكي أعرب لوفد الاتحاد الروسي عن خالص تعازينا وشجبنا الشديد للحادث الإرهابي الجبان الذي راح ضحيته العديد من المدنيين الأبرياء. ونؤكد على وقوفنا بجانب الحكومة والشعب الروسي في هذه الأوقات العصيبة.

لقد شهد الوضع الميداني في دارفور على مدار الأشهر الماضية تطورات إيجابية وتحسناً أمنياً. وقد سبق وأن أكد وفدنا مراراً على أهمية تطوير تعامل مجلس الأمن مع الوضع في دارفور بما يتناسب مع تلك التطورات الميدانية الإيجابية، ومن ثم التركيز على معالجة جذور النزاع والسعي الجدي نحو التوصل إلى تسوية سياسية نهائية للوضع في الإقليم، بما يضمن العودة الطوعية الكريمة للملايين من النازحين داخلياً.

لقد قامت العملية المختلطة في دارفور بجهود كبيرة في إحلال السلام في المنطقة على مدار سنوات النزاع، إلا أن بقاءها دون أفق محدد لتعديل مهمتها أو إنهائها بات أمراً غير عملي. فيتعين التوصل إلى استراتيجية خروج واضحة للعملية بما يتناسب مع تحسن الأوضاع على الأرض والهدوء النسبي الذي يشهده الإقليم حالياً. كما يتعيّن تحويل تركيز العملية على أنشطة بناء السلام. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية دور الفريق العامل المشترك وآلية التنسيق الثلاثية كإطار أساسي لتناول الجوانب العملية لاستراتيجية الخروج. وعلى التوازي مع تحسّن الأوضاع الميدانية، تبقى بعض التحديات التي تواجه الإقليم، إذ يتعيّن إنهاء العنف القبلي والجريمة اللذين يرتبطان ارتباطاً مباشراً بمعالجة جذور النزاع، وتحقيق المصالحة وبناء الهياكل والمؤسسات المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والحوكمة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضائية ومؤسسات حكم القانون. كما نرى ضرورة تركيز البعثة على تنمية الإقليم وإعادة بناء الهياكل والمؤسسات بالتنسيق مع الفريق القطري للأمم المتحدة.

وعلى الصعيد السياسي، هناك ضرورة لتقديم الدعم السياسي اللازم لجهود اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى وعلى رأسها الرئيس مبيكي، والجهود الإقليمية في الوساطة الجارية مع حركتي العدل والمساواة وجيش تحرير السودان، كما أن هناك حاجة ماسة لتحقيق الاتساق بين مسارات الوساطة المختلفة لتفادي أي تضارب في عملها وتحقيق القدر الأكبر من التقدم الإيجابي. كما أنه من الخطورة استمرار تجاهل المجتمع الدولي للمواقف المتعنّتة التي تنتهجها بعض فصائل المعارضة المسلحة التي ترفض الانضمام للعملية السلمية والتوقيع على خارطة الطريق، وعلى رأسها فصيل عبد الواحد نور. وعليه يجب على المجلس أن يضطلع بمسؤوليته وأن ينظر بجدية في اتخاذ إجراءات ضد قادة المجموعات المسلحة التي تعرقل المسار السياسي وتستمر في رفضها الانضمام إلى العملية السياسية.

وختاماً، نعيد تأكيد دعم مصر الكامل للعملية المختلطة ولجهود الممثل الخاص المشترك الجديد، السيد جيريمايا مامابولو، لإحلال السلام في دارفور.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أتقدم لكم بالتهنئة القلبية، السيدة الرئيسة، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل. تتطلع اليابان

كثيرا إلى العمل معكم عن كثب في الإدارة الناجحة لمجلس الأمن.

كما أعرب عن عميق امتناني للسفير رايكروفت على عمله الرائع في رئاسة المجلس خلال شهر آذار/مارس. وأشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن خالص تعازينا ومواساتنا لشعب وحكومة روسيا، في أعقاب الهجوم الإرهابي الشنيع الذي وقع بالأمس.

وأشكر السفير جيريماياه كينغسلي مامابولو على إحاطته الإعلامية وأهنئه على تعيينه الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور ورئيسللعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وتتطلع اليابان إلى مواصلة العمل معه في منصبه الجديد.

ومما يشجع اليابان أنه لم يحدث قتال رئيسي في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويجب على جميع الأطراف التوصل إلى اتفاق سلام دائم على أساس خارطة طريق الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، من أجل تجنب الانتكاس وللقضاء التام على النزاع. ونواصل، في ذلك الصدد، دعم المساعي الحميدة للرئيس مبيكي والممثل الخاص المشترك. كما يسرنا تحسن تعاون الحكومة السودانية مع العملية المختلطة ونشجع على المزيد من التعاون من أجل تمكين البعثة من تنفيذ ولايتها بحرية تنقل كاملة. إننا نفهم أن حكومة مصالحة وطنية جديدة ستشكل قريبا بمشاركة طائفة أوسع من الأطراف. وقد صرح رئيس وزراء السودان الجديد بأن الحكومة الجديدة ستبذل جهدا لتنفيذ نتائج الحوار الوطني. ويحدونا أمل قوي في أن تواصل الحكومة الجديدة القيام بدور نشط في تحقيق مشاركة سياسية أكثر شمولا.

وينبغي معالجة العنف القبلي الجاري. فالعديد من الأسباب الجذرية للعنف تكمن في التنازع على الموارد مثل المياه والأراضي. ويجب علينا أن ندعم الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية والمحلية للتصدي لتلك المسألة، ونقدر جهود العملية المختلطة المتفانية للوساطة والتيسير. وقد أنجزت اليابان والاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة مؤخرا مشروعا لإعادة تأهيل ١٠٠ موقع من مواقع تخزين المياه الطبيعية تسمى الرهود. ونعتقد أن هذه المشاريع يمكن أن تؤدي دورا هاما في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

ونرحب بتأكيد تقرير الأمين العام (S/2017/250) أن الحالة الإنسانية قد تحسنت في معظم دارفور وأنه لوحظ إحراز بعض التقدم في عودة الأشخاص المشردين داخليا. بيد أننا يجب أن نشير أيضا إلى تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنه ما زال هناك ٣,٧ ملايين من المشردين داخليا في دارفور. فالمشكلة أبعد من أن تكون قد انتهت. وينبغي إعطاء الأولوية لتقديم الدعم للعودة الآمنة والطوعية للمشردين داخليا بأقصى قدر من الاحترام لرغبات المشردين داخليا. وتعتقد اليابان أن المساعدة الإنمائية لتوطيد السلام في دارفور تضطلع بدور رئيسي في منع الانتكاس إلى النزاع ودعم عودة المشردين داخليا. وقد تعهدنا، تحقيقا لتلك الغاية، بمبلغ ٤,٣ ملايين دولار إضافية لوكالات الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير. ومن الأهمية بمكان أن يشعر شعب دارفور بالسلام مباشرة.

وليس هنالك شك في أن الحالة في دارفور قد تحسنت، وأن على المجلس مسؤولية استعراض ولاية العملية المختلطة وفقا لذلك. وتتطلع اليابان إلى توصيات ملموسة بعد الاستعراض الاستراتيجي بشأن إمكانية إعادة تشكيل العملية المختلطة، فضلا عن تقييم للتقدم المحرز والنقاط المرجعية. وقد حان الوقت للمجلس لكي يعيد النظر في كيفية اضطلاع العملية المختلطة بشكل أكثر كفاءة بمهام حيوية مثل حماية المدنيين والعودة الآمنة والطوعية للمشردين داخليا والحد من العنف الطائفي وتعزيز المؤسسات وقدرات الشرطة، بتنسيق وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أهنئكم، السيدة الرئيسة، على تولي بلدكم الرئاسة الدورية لمجلس الأمن لهذا الشهر. وتتطلع الصين إلى نجاح جلسات مجلس الأمن تحت قيادتكم. كما أشكر سفير المملكة المتحدة وفريقه على رئاسة المجلس الشهر الماضي، وأثني على جهودهما.

إن الصين تدين بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع أمس في سانت بطرسبرغ الذي استهدف المدنيين. ونعرب عن حزننا العميق على الخسائر في الأرواح. ونعرب عن خالص تعازينا للأسر المكلومة وأفضل تمنياتنا للجرحى بالشفاء. وتقف الصين بحزم ضد الإرهاب بجميع أشكاله. إننا نقف بحزم دعما لروسيا في مكافحة الإرهاب ونحن على استعداد لتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب مع بقية المجتمع الدولي.

وتشكر الصين الولايات المتحدة على عقد جلسة اليوم. لقد أصغينا باهتمام إلى صديقي العزيز، الممثل الخاص المشترك السيد مامابولو. أرحب بالسفير مامابولو في منصبه الجديد. وستدعم الصين عمله بنشاط.

إن الحالة الراهنة في دارفور آخذة في التحسن تدريجيا. وقد أعلنت الحكومة السودانية وقف إطلاق النار من جانب واحد في دارفور وبذلت جهودا حثيثة لتعزيز عملية السلام سعيا إلى الحفاظ على الاستقرار في دارفور وبدء إعادة التعمير. وتشيد الصين بهذه الجهود. إن مسألة دارفور تنطوي على عوامل متعددة مثل الأمن السياسي والتنمية والبعد الإنساني، ويجب حلها بطريقة شاملة. والتسوية السياسية هي القاعدة والأساس. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة دعم جهود الوساطة التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ من أجل توفير مساعدة فورية للحكومة السودانية، والجماعات المسلحة في دارفور وجماعات المعارضة لتنفيذ أتفاق خارطة الطريق وتسوية الخلافات عن طريق الحوار للتوصل إلى تسوية سلمية ومستدامة لمسألة دارفور. ويحدونا الأمل في أن تفي الجهات المانحة المعنية بالتزاماتها بنشاط وتساعد الحكومة السودانية في تعزيز تطوير الهياكل الأساسية في دارفور بغية تحسين القدرات الإنمائية المحلية وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في الإقليم.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لنشر العملية المختلطة. لقد بذلت العملية المختلطة، في السنوات العشر الماضية، جهودا جبارة لتعزيز العملية السياسية في دارفور والمحافظة على الاستقرار في دارفور والتوفيق بين الفرقاء القبليين. وقد استضافت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية اجتماعا للفريق العامل المشترك، أكد إحراز تقدم في الحالة الأمنية في دارفور وأوصى بالسحب التدريجي للعملية المختلطة. وتأمل الصين أن تتمكن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في الوقت الذي تصغي فيه إلى آراء الحكومة السودانية إصغاء تاما، من تقديم تقرير عن سحب العملية المختلطة على ذلك الأساس.

إن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور نهج مبتكر للسلام والأمن في أفريقيا اعتمده الطرفان. وهو يوفر إرشادات مفيدة لنهج المجلس في حل المسائل الساخنة في أفريقيا. وقد أصبح اعتقادا ثابتا الآن أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم أفريقيا في حل القضايا الأفريقية، بالطريقة الأفريقية، بإفساح المجال بالكامل لقوة ودور الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا وبتنفيذ تعاون قائم على النتائج فيما يتعلق بحالات محددة في أفريقيا من أجل تشكيل تآزر. ويجب أن تتبع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الديناميات المتغيرة وإرادة البلد المضيف وأن تعدل ولايتها وحجمها حسب الاقتضاء. وليس من شأن هذا أن يحسن كفاءة وفعالية البعثة فحسب؛ بل يمكنه كذلك أن يركز الموارد المحدودة لحفظ السلام على البلدان ذات الاحتياجات الأكبر لتحسين تخصيص الموارد، ولا سيما البلدان الأفريقية، من أجل تقديم مساعدة ملموسة في تعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا.

وقد واصلت الصين دعمها لعملية السلام في دارفور والعملية المختلطة وهي أحد البلدان المساهمة بقوات المؤسسة للعملية المختلطة. وقد كانت الوحدة الهندسية الصينية هي أولى وحدات قوات حفظ السلام التابعة للبعثة وصولا إلى دارفور لأداء مهامها. وقد قدمت مساهمات ممتازة، على مر السنين، في الحفاظ على الاستقرار في دارفور وفي تطوير البعثة. والصين مستعدة لمشاركة بقية المجتمع الدولي في مواصلة الاضطلاع بدور بناء في استعادة السلام والاستقرار والتنمية في دارفور.

السيد ساديكوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وأتمنى لكي كل النجاح. ونحن على ثقة بأنه تحت قيادتكم، سيتمكن المجلس من تحقيق إنجاز بشأن العديد من المسائل المدرجة في جدول أعماله.

ونود أن نعرب عن خالص تعازينا لوفد الاتحاد الروسي في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع أمس في سانت بطرسبرغ. ونود أن نعرب عن العزاء والأسى لأقارب الضحايا، ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

ونرحب بالممثل الخاص المشترك الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور، السيد مامابولو، ونحن ممتنون له على ما قدمه من إحاطة إعلامية اليوم بصفته الجديدة. ويود وفد بلدي إبداء الملاحظات التالية دعما لأعمال البعثة التي تستحق الثناء.

في إطار تجسيد تقرير الأمين العام (S/2017/250) للحالة الحقيقية في الميدان وتوضيحه أنه طرأ تحسن كبير في الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، يسرنا أن نرى أن عدد الصراعات المسلحة بين قوات الحكومة والمتمردين قد انخفض، مع تراجع عدد حوادث الاشتباكات القبلية مقارنة بالعام الماضي. وفي ذلك الصدد، نشيد بإعلان الحكومة في ١٥ كانون الثاني/يناير تمديد وقف إطلاق النار الأحادي الجانب لمدة ستة أشهر أخرى. وتؤيد كازاخستان العملية السياسية الشاملة التي تنظم تحت قيادة الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ وتشجع كل الجهود التي تبذلها الأطراف الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق خارطة الطريق.

وقرار تشكيل حكومة المصالحة الوطنية وإنشاء منصب رئيس الوزراء، فضلا عن إعادة تشكيل الجمعية الوطنية لجعلها أكثر تمثيلا، خطوات في الاتجاه الصحيح. إن احترام سيادة السودان واستقلاله وسلامته الإقليمية وتولي حكومته زمام العملية السياسية وقيادتها عناصر حاسمة الأهمية لإرساء السلام والمصالحة على المدى الطويل في دارفور. كما نشيد بجهود فخامة موسيفيني رئيس أوغندا وفخامة ديبي إتنو رئيس تشاد لحل الأزمة في دارفور، ونأمل أن تستفيد الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة، من مساعيهما الحميدة.

وكازاخستان تؤكد أهمية الأعمال التي يضطلع بها الفريق الثلاثي بشأن الخفض التدريجي لقوام قوات العملية المختلطة ونقل مهامها إلى فريق الأمم المتحدة القطري. ونرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن المسألة، ونأمل في حل ما يسمى بالمسائل العالقة بحلول الجلسة المقبلة. وقد شهدنا العمل الهام الذي اضطلعت به بعثة الاستعراض الاستراتيجي المشتركة، التي زارت دارفور من ١٥ إلى ١٧ آذار/مارس لوضع مقترحات لتنفيذ استراتيجية خروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وكذلك يجب إجراء عملية الخفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في الأفراد، استنادا إلى قدرة الحكومة والجماعات المسلحة، لكفالة استمرار إحراز تقدم نحو السلام، وستتطلب إنفاقا أكثر فعالية وتمييزا لموارد الأمم المتحدة خلال الفترة الحالية من الركود الاقتصادي. ويجب أن يمنحنا تقرير بعثة الاستعراض الاستراتيجي، الذي من المتوقع صدوره في أيار/مايو، المزيد من التوجيهات وأن يعكس التوصيات ذات الصلة.

ونعتقد أيضا أنه ينبغي تحقيق الحجم المناسب للعملية المختلطة بالتوازي مع تقديم المساعدات الإنمائية إلى البلد، ولا سيما المساعدة في التصدي لمشاكل الأشخاص المشردين داخليا. ونشجع الجهات المانحة على الوفاء بالتزامها بمساعدة الفئات الضعيفة من خلال دعم العلاقة بين السلام والتنمية.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأهنئكم على توليكم رئاسة المجلس. ونشعر أننا في أيد أمينة للغاية. كما أود أن أشكر السفير رايكروفت وفريقه الممتاز على الرئاسة الفعالة لأعمال المجلس الشهر الماضي. وشأني شأن جميع الآخرين، أود أن أعرب عن مواساتنا وتعازينا إلى زميلي الروسي والشعب الروسي، وكذلك عن إدانتنا القوية للهجمات التي وقعت أمس في سانت بطرسبرغ.

يسرني رؤية صديقي السفير كينغسلي مامابولو مرة أخرى في القاعة، وأود أن أشكره على العمل الذي يقوم به في الميدان وعلى إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم.

لقد لاحق النزاع وعدم الاستقرار دارفور لأكثر من ١٣ عاما. وفي ذلك الوقت، شرد ملايين الأشخاص، وفقد كثيرون أرواحهم بينما سعى الكثير إلى المأوى في مخيمات المشردين داخليا، وقد واصل بعضهم ذلك لأكثر من عقد. ونرى الآن بصيصا من الأمل. إن ترسيخ التقدم المحرز في بعض مناطق دارفور، والتقارير التي تفيد بأن وقف إطلاق النار ما زال قائما، هما موضع ترحيب بالتالي. ونحن الآن بحاجة إلى مواصلة الخطوات نحو توطيد ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

والحوار والدبلوماسية هما الضمانان الوحيدان لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. يجب إقناع باقي الجماعات المسلحة، ولا سيما جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، بالانضمام إلى عملية السلام. وينبغي لنا جميعا دعم جهود الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، والرئيس مبيكي وسائر الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك الرئيس موسيفيني والرئيس ديبي إيتنو، في ذلك الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالجهود الرامية إلى تنفيذ نتائج الحوار الوطني والأعمال التحضيرية لتشكيل حكومة المصالحة الوطنية. وهذه العملية يجب أن تظل مرنة ومنفتحة أمام المزيد من المدخلات والتعديلات أثناء وضع اتفاق شامل.

وفيما يتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، نرحب بالتحسن في تعاون حكومة السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونتوقع معالجة ما تبقى من عقبات أمام حرية تنقل أفراد العملية المختلطة في أقرب وقت ممكن. ويتسم ذلك بأهميةبالغة الآن، إذ يحتاج المجلس تقييما متوازنا لفعالية البعثة قبل تجديد ولايتها في حزيران/يونيه. ولكفالة ملاءمة البعثة لسياقها يجب أن تنعكس التطورات على أرض الواقع في ولايتها المقبلة. ونرحب بأن المجلس سيتمكن من النظر في مدخلات الاستعراض الاستراتيجي والفريق العامل المشترك عند استعراض الولاية.

ومن الضروري اتخاذ نهج شامل يعالج الحالة الراهنة والتنمية الطويلة الأجل في دارفور، ولذلك فمن الأهمية بمكان كفالة أن تتناول الولاية الجديدة الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة قاطبة أن تسهم في صون السلام في السودان. ويجب على فريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع العملية المختلطة، مواصلة تحديد المجالات التي يمكن للتعاون الإنمائي بشكل فعال وشامل معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، بما في ذلك من خلال بناء مؤسسات فعالة. ومن الأهمية بمكان أن تمتلك العملية المختلطة القدرة وظروف التشغيل الصحيحة لتمكينها من التركيز على ما تبقى من تحديات، مثل دعم عملية السلام، وحماية المدنيين، ومعالجة حالة المشردين داخليا ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والدعوة إلى منع ارتكابها.

ونلاحظ بقلق بالغ النتائج الواردة في تقرير الأمين العام (S/2017/250) باستمرار ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان بشكل يومي. ونشعر بالقلق بصفة خاصة حيال ٤٤ حالة تم الإبلاغ عنها من حالات العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك حالات تتعلق بالأطفال. وفي ذلك الصدد، فإن الجهود المشتركة للعملية المختلطة، ومكتب المنسق المقيم، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الرامية إلى نقل المهام في مجال الشؤون الجنسانية من العملية المختلطة إلى فريق الأمم المتحدة القطري تكتسي أهمية. ونشجع منظومة الأمم المتحدة على مواصلة معالجة هذه المسائل وتقديم التقارير عن ذلك، بما في ذلك في ضوء تجديد ولاية العملية المختلطة.

ونرحب بمواصلة حكومة السودان التزامها بتنفيذ خطة عملها لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، ونشجعها على اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الثغرات التي مكنت القوات المسلحة وقوات الأمن من تجنيد الأطفال واستخدامهم.

وختاما، فإننا بحاجة إلى الانتباه إلى التوترات والتحديات على الصعيد الإقليمي، التي تفاقمت بسبب الجفاف وتدفق اللاجئين. ونرحب بالمشاركة الإيجابية للسودان مؤخرا في جنوب السودان، بما في ذلك تيسيره لجهود الإغاثة بفتح ممر إنساني ثان إلى المناطق المنكوبة بسبب المجاعة الذي سيساعد على كفالة وصول المساعدات الغذائية إلى المحتاجين قبل حلول موسم الأمطار. ومن الأهمية بمكان أيضا الاعتراف بأن السودان نفسه أيضا قد تأثر بالجفاف. وانخفاض هطول أمطار عما كان متوقعا الذي تفاقم بسبب ظاهرة إلنينيو يؤدي إلى نقص المياه وانعدام الأمن الغذائي عبر المنطقة الأكبر من القرن الأفريقي. وستتطلب تلبية الاحتياجات عبر الحدود نهجا إقليميا شاملا يعزز قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على الصمود في جميع أنحاء المنطقة.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل. إنها بالطبع ليست أول مرة تترأس فيها الولايات المتحدة المجلس، ولكنها المرة الأولى لكم سيدتي، لذلك أتمنى لكي كل النجاح في ما نأمل أن تكون قائمة طويلة من الرئاسات الناجحة للمجلس. وأود أيضا أن أشكر السفير رايكروفت وفريقه على عملهم الشاق في آذار/مارس أثناء الرئاسة البريطانية الرائعة. وأنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تعازينا لوفد الاتحاد الروسي في أعقاب الهجوم المروع الذي وقع أمس في سانت بطرسبرغ. ويمكنه أن يعول على دعم حكومتنا.

يسرني أن أرحب بعودة السفير مامابولو، الذي نشكره على إحاطته الإعلامية ونهنئه على تعيينه في منصب لممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ونحن على استعداد للعمل معه.

إن الحالة في دارفور تتغير بسرعة وبشكل متباين. لكن لا يزال تقييم إيطاليا للحالة واضحا ويستند إلى ثلاثة جوانب حاسمة — وهي الأبعاد السياسية والأمنية؛ والأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في دارفور، بدءا من الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان؛ والاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أولا، في ما يتعلق بالبعد السياسي والأمني، أظهرت الحكومة السودانية خلال العام المنقضي رغبتها في إيجاد حل سياسي لمسألة دارفور، كما يشهد على ذلك وقف إطلاق النار من جانب واحد والعفو عن أكثر من ٢٥٠ متمردا. ومما يؤكد ذلك أيضا توقيع الخرطوم على خريطة طريق وما أبدته من استعداد حتى الآن للتفاوض مع الأطراف غير الموقعة بشأن انضمامها إلى وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور.

وعلى الرغم من الجهود المحمودة التي يبذلها الرئيس ثابو مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، والتي تدعمها إيطاليا، تواصل الجماعات غير الموقعة

التسويف. ونجدد الدعوة لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد إلى التخلي عن الوسائل العسكرية والانضمام إلى العملية السياسية، ونجدد دعوتنا لجيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي وحركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال إلى توقيع خريطة الطريق.

وقد حان الوقت لتقييم مصداقية الذين يدعون دعم السلام بناء على التزامهم بصفة عامة بإحلال السلام في دارفور بالوسائل السلمية وبإيجاد حل سياسي. ويجب على الحكومة أيضا أن تستمر في السير على النهج الذي تتبعه. ونأمل أن يتسنى الانتهاء من تنفيذ وثيقة الدوحة سريعا، الأمر الذي يمكن أن يرسل إشارة واضحة في الاتجاه الصحيح من جانب الخرطوم – إشارة لا يمكن للمجلس أن يتجاهلها.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية وحقوق الإنسان. على الرغم من التقدم المحرز على الصعيد العسكري، لا يزال السلام بعيد المنال في دارفور. ولم تجر معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار حتى الآن. وهذا السيناريو لا تفيد فيه العوائق المستمرة التي تجد العملية المختلطة نفسها مضطرة لمواجهتها، على الرغم من التدابير الإيجابية التي اتخذتها الحكومة السودانية مؤخرا. إن دارفور تعاني من نقص التنمية. وفي هذا الصدد، سيواصل بلدي القيام بدوره في مساعدة الحكومة السودانية على المستوى الثنائي، وكذلك من خلال برامج الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ولكن ثمة مجالات أخرى يُطلب فيها إلى الحكومة العمل دون تأخير، وهي: النزاعات القبلية؛ واللصوصية؛ وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنساني واستخدام المدارس لأغراض عسكرية؛ والإفلات من العقاب وانعدام المساءلة؛ والهجمات على المشردين داخليا، مثل الأحداث التي وقعت مؤخرا في مخيم سورتوني في شمال دارفور. وإيطاليا تدين هذه الجرائم بشدة. ولا يمكن أن يكون هناك حل للمشاكل التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في دارفور دون اتخاذ إجراءات مستمرة وتصالحية وشاملة للجميع بقيادة الحكومة السودانية.

في الختام، وفيما يتعلق بالاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة، فإن التوصيات التي ستُقدم إلى المجلس بحلول أيار/مايو، ستوفر لنا خيارات لمناقشة استمرار البعثة أو وضع استراتيجية لخروجها. وقد أظهر السودان روح بناءة في كسر الجمود في عملية الاستعراض المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونحن نُثمن عاليا النهج التعاوني للسودان ومشاركته في العملية. ونشكر أيضا الأمين العام على إسهامه الشخصي في هذا الصدد.

وبينما ننتظر تلقي التوصيات وتقييمها بعناية، نحيط علما بارتياح وبروح منفتحة بالتقييمات الواردة في أحدث تقرير للأمين العام (S/2017/250). ولا يزال يتعين إجراء تحسينات في المجالات السياسية والإنسانية والأمنية وفي مجال سيادة القانون، فيما تم إحراز تقدم في الوفاء بالنقاط المرجعية لخفض التدريجي لقوام البعثة مستقبلا.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، في مستهل رئاستكم لمجلس الأمن. ونتمنى لكم كل النجاح في هذا الدور الحاسم.

ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا إزاء التضامن الذي جرى الإعراب عنه في ما يتصل بالأحداث المأساوية التي وقعت في سانت بطرسبرغ بالأمس. ونحن نقدر عبارات التعاطف والدعم. إن هذه المأساة تؤكد مرة أخرى ضرورة أن يكثف المجتمع الدولي إجراءاته الجماعية لمواجهة التهديد الإرهابي.

نشكر الممثل الخاص المشترك السيد مامابولو على إحاطته الإعلامية. ونشير إلى التحسن الكبير في الحالة الأمنية في دارفور؛ فلم ترد تقارير عن وقوع أي حوادث اشتباكات ولا حتى اشتباك واحد بين الحكومة والمعارضة المسلحة في

أي من الولايات الخمس. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء استمرار النزاعات الدينية وتفشي الجريمة والهجمات على المشردين داخليا.

ونرحب بالتدابير التي اتخذتها الخرطوم لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، والتي تشمل تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم. ونؤيد خطط الحكومة لتنظيم التسليم الطوعي للأسلحة والانتهاء من عمل السلطة الإقليمية لدارفور بنجاح وإنشاء مكتب دارفور العام وعدد من اللجان المتخصصة. ونأمل أن تفيد نتائج أعمال الحوار الوطني في كفالة تحقيق التوافق الوطني وتسوية النزاعات في دارفور، وكذلك في أجزاء أخرى من البلد.

ونرحب بتمديد الحكومة والأطراف غير الموقعة على وثيقة الدوحة لالتزاماتها بموجب اتفاق وقف الأعمال العدائية، وكذلك بإطلاق سراح السجناء بصورة متبادلة في آذار/مارس. وفي نفس الوقت، من المثير للقلق أنه رغم توقيع حكومة السودان والمعارضة المسلحة على خريطة طريق مبيكي، لا تزال عملية السلام في حالة جمود. ولا يمكن إلقاء اللوم على الحكومة في هذا الشأن. وليس سرا أن المفاوضات التي جرت في أديس أبابا في آب/أغسطس بشأن وقف الأعمال العدائية وكفالة وصول المساعدة الإنسانية في مناطق النزاع قد انهارت بسبب المتمردين، ولا سيما أولئك الذين أيدوا الشروط غير المقبولة التي حددتها الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال للسماح بتقديم مساعدات بصورة مباشرة من الخارج. ومما لا يخلو من دلالة أن هذه الجماعة المسلحة رفضت حتى الضمانات التي قدمها ممثلو الولايات المتحدة بشأن التوزيع العادل للمساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زعيم الحركة عبد الواحد محمد نور يرفض رفضا قاطعا، كما نفهم، إجراء أي حوار مع الحكومة.

ونعتقد أن الرعاة الأجانب للمعارضة السودانية ينبغي أن يحثوا بقوة أكبر أولئك المتمتعين بحمايتهم على التصرف بطريقة بناءة وعلى التخلي عن مطالبهم غير الواقعية. إن ثمة وسائل فعالة للضغط على المعارضة المعاندة. فالكثير من هؤلاء الأفراد يسافرون بانتظام إلى بعض البلدان الغربية وينظمون أحداثا هناك. والتفكير جديا في قيام مجلس الأمن بفرض جزاءات على هذه الجماعات المعاندة سيكون فكرة جيدة.

نعتقد أنه من المستحيل تحقيق تسوية كاملة في دارفور دون حل مسائل مخيمات المشردين داخليا. ونلاحظ مع القلق الزيادة في الجريمة المنظمة في اثنين من أكبر المخيمات، وهما، سورتوني وكلمة. وعلاوة على ذلك، فإنه يوجد في أوساط الأشخاص المشردين داخليا العديد من أنصار المعارضة الراديكالية وهم مسلحون جيدا. وكما يعلم الأعضاء، فإن الشرطة السودانية لا تستطيع دخول المخيمات والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لا تملك ولاية للقيام بالأنشطة ذات الصلة هناك. ونتيجة لذلك، فإن اللصوص والقتلة والمغتصبين يفلتون من العقاب، في حين يخاطر أفراد العملية المختلطة بحياتهم لحماية أحد أطراف النزاع. وينبغي أن نفكر جديا في الكيفية التي يمكن بها تصحيح هذا الوضع.

وننوه بما تحقق من إنجازات في حل المشاكل التي تواجه العملية المختلطة، بما في ذلك إصدار التأشيرات والتخليص الجمركي للمعدات المملوكة للوحدات. وقد أُحرز تقدم أيضا في السماح بإمكانية الوصول. ونفهم أن حكومة السودان توافق على الغالبية العظمى من الطلبات وأن هذه الطلبات لا تُقابل بالرفض إلا عندما يكون هناك تهديد لأمن الموظفين. ففي حالة تعرض حفظة السلام لحوادث، ستكون الخرطوم مسؤولة عن ذلك.

وفي الآونة الأخيرة، تمكن العاملون في المجال الإنساني من زيارة بعض المناطق في جبل مرة. وأصدرت الحكومة توجيهات جديدة بشأن الإجراءات اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية لتيسير تنقل موظفي المنظمات الإنسانية. ويجب النظر

في هذه الجوانب عند التنسيق مع الخرطوم. كما نرحب بقرار الحكومة بفتح ممرات إنسانية جديدة من الأبيض إلى منطقة بانتيو في جنوب السودان.

ويساعد عمل آلية التنسيق الثلاثية في إزالة العقبات التي تعترض سبيل العملية المختلطة. وندعو العملية المختلطة والأمانة العامة إلى مواصلة هذا التعاون من أجل إزالة أي خلافات متبقية. وفي ظل الاتجاه الإيجابي في دارفور، نعتقد أن مسألة استراتيجية التخفيض التدريجي لقوام العملية المختلطة قد زادت أهميتها.

والتقدم المحرز في وضع استراتيجية خروج للعملية المختلطة يحدد أيضا علاقاتها مع البلد المضيف. ومحاولات عرقلة هذه العملية، ناهيك عن استخدام العملية المختلطة للضغط على الخرطوم، أمر غير مقبول. وفي الواقع، يمكن أن يكون حفظة السلام رهينة لهذا النوع من الألاعيب السياسية. وفي هذا الصدد، نشير إلى إجراء استعرض استراتيجي مشترك لأنشطة البعثة في أوائل آذار/مارس، وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة والاتحاد الأفريقي. ويسرنا أن ذلك الحدث تم بالتنسيق مع أنشطة الفريق العامل المشترك. ونحن على استعداد للنظر في المقترحات الواردة في التقرير المشترك المقدم من الأمانة العامة والاتحاد الأفريقي لتكييف البعثة مع الحالة المتغيرة على أرض الواقع.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضاً أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ويمكنكم التعويل على الدعم الكامل من الوفد الفرنسي. وأود أيضاً أن أشيد بالطريقة الممتازة التي ترأست بها المملكة المتحدة المجلس خلال شهر آذار/مارس.

أود أيضاً أن أنضم إلى الآخرين في هذا الوقت العصيب لإدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع في سانت بطرسبرغ يوم أمس. وكما فعل رئيس بلدي بالأمس، أود أنا أيضاً أن أعرب عن تضامننا مع الشعب الروسي.

كما أود أن أشكر الممثل الخاص المشترك كينغسلي مامابولو على إحاطته الإعلامية، وأهنئه كذلك على تعيينه رئيساً للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد. ويمكنه أن يعول على دعمنا المستمر ودعمنا الحازم.

في شهر تموز/يوليه هذا ستكون ١٠ سنوات قد مرّت على إنشاء مجلس الأمن للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، التي استلمت زمام الأمور من البعثة الأفريقية في السودان بمهمة المساعدة على استعادة السلام والاستقرار في دارفور في أعقاب الفظائع التي وقعت في المنطقة في أوائل عام ٢٠٠٠.

ويجب على المجلس أن يقيّم بانتظام نتائج عمليات النشر. ومن هذا المنطلق، قمت بزيارة السودان في الأسبوع الماضي. وأشكر السلطات السودانية على ترحيبها، والعملية المختلطة على دعمها. إن الاجتماعات التي أجريتها في الخرطوم والفاشر، وكذلك الزيارات إلى مخيمين للنازحين في دارفور، كانت مفيدة لي للغاية لأفهم بشكل أفضل الواقع المعقد للمنطقة، والذي تواجهه السلطات السودانية اليوم جنباً إلى جنب مع العملية المختلطة.

وقد مكنتني زيارتي إلى مخيم سورتوني على وجه الخصوص من تحسين فهم التحديات الماثلة أمام حماية المدنيين في دارفور. ومن الواضح أن هناك انخفاضاً في مستوى العنف في بعض مناطق دارفور، كما ذكرت التقارير الأخيرة للأمين العام. إن انخفاض حدة القتال بين الجماعات المتمردة والقوات الحكومية بوضوح هي أخبار مشجعة، ونرحب بقرار الحكومة السودانية في كانون الثاني/يناير بتمديد وقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر. وندعو الجماعات المتمردة مرة أخرى إلى أن تفعل نفس الشيء.

والأمر اللافت هو أن النازحين الذين وجدوا ملاذاً في سورتوني على سفوح جبل مرّة باتوا الآن يواجهون مختلف

أنواع المخاطر. وفي أعقاب القصف الجوي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وفي مواجهة الهجمات التي تشنها الجماعات والميليشيات المسلحة، اضطر الناس إلى الفرار من قراهم والاستقرار في محيط معسكر العملية المختلطة في أحد الأودية. وتخبرنا الغالبية العظمى منهم بأنهم يريدون العودة إلى أراضيهم ولكن لا يمكنهم ذلك لأنهم يتعرضون للمضايقة من أفراد الميليشيات والجماعات المسلحة، الذين يواصلون ارتكاب الانتهاكات ضد المدنيين الذين يغادرون المخيم. وفي كثير من المناسبات، تقع النساء ضحايا للاغتصاب وهنّ يجمعن الحطب. وكما قال بعض النازحين بوضوح، كانوا ليموتوا لو لم يتمكنوا من إيجاد ملاذ قرب معسكر العملية المختلطة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة برجال ونساء العملية المختلطة الذين ينفذون ولاية حماية المدنيين. فعملهم حاسم الأهمية في مكان مثل سورتوني. إن أكثر من ٢٠ ٠٠٠ نازح في سورتوني يمثلون نسبة مئوية صغيرة من النازحين البالغ عددهم ٢,٥ مليون شخص في دارفور. وبما أن عدد سكان الإقليم هو ٧ ملايين نسمة، فهذا يعني أن واحداً من كل ثلاثة أشخاص في دارفور هو نازح. وما نراه ونسمعه في سورتوني ينبغي أن يقودنا إلى التفكير في ما ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذه من إجراءات في الميدان.

والتحدي في مجال الأمن وحماية المدنيين من الجماعات والميليشيات المسلحة هو بالتأكيد أحد أهم التحديات التي تواجهها حكومة السودان والعملية المختلطة. ولن تكون عودة النازحين إلى قراهم ممكنة إلا عندما تتم كفالة أمنهم في تلك المناطق. ويجب على حكومة السودان أن تؤدي دورها الكامل في هذا الصدد، وفقاً لمسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين، كما دأب الممثل الخاص المشترك على التأكيد للمجلس في وقت سابق من هذا الصباح. ويمكن للمجتمع الدولي، من خلال العملية المختلطة، أن يكون شريكاً في هذا الجهد. وللقيام بذلك، يجب أن تكون العملية المختلطة قادرة على أن تعمل في ظل ظروف جيدة. ويجب أن تكون قادرة على الاستفادة من التعاون السليم من جانب الحكومة السودانية في الاضطلاع بولايتها.

وأثناء زيارتي، أصبح من الواضح أن الاستقرار في دارفور، والمنطقة على نطاق أوسع، يتطلب معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. لقد تكلمنا كلنا عن ذلك في بياناتنا حتى الآن، ولكن أود أن أذكر أن من بين تلك الأسباب انتشار الأسلحة، ومحنة النازحين، ومعالجة مسألة الأراضي والموارد الطبيعية، وضرورة تعزيز سيادة القانون، وبالطبع مكافحة الإفلات من العقاب، سواء على الصعيدين المحلي والوطني أو على الصعيد الدولي من خلال المحكمة الجنائية الدولية. يسهم الفريق القطري في تعزيز التنمية في دارفور، وغالباً في ظل ظروف صعبة، ولكن من الواضح أنه لا يمكن أن يكون الشريك الوحيد للسلطات السودانية في التصدي لهذه التحديات المعقدة.

ومن مناقشاتي مع السلطات السودانية، في كل من الخرطوم والفاشر، ومع النازحين والعملية المختلطة، فقد برز نزع السلاح بوصفه أحد أهم التحديات الراهنة. وهناك في الواقع انتشار للأسلحة في دارفور. ويذكر أن هناك من الأسلحة في دارفور بعدد السكان. ومرة أخرى، يستطيع المجتمع الدولي الدخول في شراكة مع السلطات السودانية لاتخاذ خطوة في الاتجاه الصحيح حيث يتعلق الأمر بمسألة نزع السلاح. ولذلك فإننا بحاجة إلى المضي قدماً في تفكيرنا الجماعي لإيجاد حلول لمواجهة هذه التحديات.

ونحن ملتزمون بالحفاظ على فعالية حفظ السلام للأمم المتحدة، الذي يشكل أداة أساسية لصون السلام والأمن الدوليين. وفي ضوء التحديات الناشئة في دارفور، فمن المؤكد أن العملية المختلطة يجب أن تتطور لتوفير أفضل استجابة. وفي هذا السياق، نؤيد مبادرة الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد

الأفريقي بإجراء استعراض استراتيجي للعملية المختلطة. وينبغي لهذا العمل أن يقيّم فعالية العملية المختلطة فيما يتعلق بهدف المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في دارفور. ولذلك فإننا نتطلع إلى التوصيات التي قدمها الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والتي ستستند إلى استعراض التقييم. وعلى هذا الأساس يمكننا أن ننظر في ما يمكن إدخاله من تعديلات على العملية المختلطة للسماح لها بأفضل استجابة لتحديات السلام والأمن الحالية في دارفور.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي لكم، سيدتي الرئيسة، فيما تستلمين هذا الدور الحاسم رئيسةً لمجلس الأمن. كما أود أن أتقدم بشكر خاص إلى السفير رايكروفت وفريقه على الطريقة الممتازة التي أداروا به شهر آذار/مارس الحافل.

وأود أيضاً أن أعرب عن تعازيّ لأسر ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع أمس في سانت بطرسبرغ.

وأود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة السيد جيرمايا كينغسلي مامابولو، على تعيينه في منصب الممثل الخاص المشترك لدارفور. وتؤيد أوكرانيا تأييداً كاملاً جهوده الرامية إلى النهوض بتحقيق السلام في السودان. وفي ضوء المعلومات المقدمة خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد مامابولو، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، ترحب أوكرانيا بحقيقة أن الحالة الأمنية في معظم أنحاء دارفور بقيت مستقرة خلال الأشهر الأخيرة. ورغم عدم رصد أي معارك كبرى بين القوات الحكومية والجماعات المتمردة في الآونة الأخيرة، لا تزال الهجمات التي تشنها الميليشيات المسلحة ضد النازحين داخلياً تقع ويجب أن تتوقف على الفور. ونرجو أن وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنته حكومة السودان والحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور سيستمر في الصمود. كما ندعو فصيل عبد الواحد من جيش حركة تحرير السودان إلى الامتناع عن النشاط العسكري والانضمام إلى محادثات السلام. وفي هذا السياق، نتوقع أن تواصل جميع الأطراف بذل جهود حقيقية ترمي إلى الحفاظ على الزخم الإيجابي بغية تسوية المسائل الحاسمة المتعلقة بالعودة الآمنة للمشردين داخلياً وتجديد محادثات السلام.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية التي سأتطرق إليها، وهي بشأن العملية السياسية. لقد أحرز تقدم ملحوظ على المسار السياسي. إن اعتماد التعديلات الدستورية وإنشاء حكومة المصالحة الوطنية ومنصب رئيس الوزراء، فضلاً عن الفصل بين وظيفتي المدعي العام ووزير العدل، هي خطوات في الاتجاه الصحيح. وينوه وفد بلدي أيضاً بالمشاركة الإيجابية من جانب الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال، مما أدى إلى تبادل إطلاق سراح أسرى حرب لدى كل منها. ونحث الحكومة السودانية والأحزاب المعارضة على مواصلة تنفيذ توصيات الحوار الوطني. كما تتطلع أوكرانيا إلى استئناف المحادثات التي ييسرها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

والنقطة الثالثة والأخيرة لي تتعلّق بالعملية المختلطة. بالنظر إلى أن الحالة في دارفور قد تطورت منذ عام ٢٠١٥، نعتقد أن الولاية الحالية ومهام العملية المختلطة تستحقان النظر فيهما عن كثب. ونتطلع إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي الذي أجراه الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الشهر الماضي.

في ذلك الصدد، ينبغي أن تتمثل الأولوية الرئيسية في كفالة النقل التدريجي للمهام من العملية المختلطة إلى فريق الأمم المتحدة القُطري في إطار جهود بناء السلام في دارفور. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء استمرار القيود والعراقيل التي تعوق عمل العملية المختلطة وتشمل التأخير في التخليص على الحاويات مع معدات ولوازم خاصة بالبعثة، فضلا عن الحرمان

من الوصول إلى بعض أنحاء دارفور. وندعو حكومة السودان إلى إزالة هذه القيود وفقا لالتزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات.

أخيرا، بصفتي رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، ما زلت ملتزما بمواصلة التعاون الوثيق مع حكومة السودان حيال المسائل الواقعة ضمن ولايتي. وأقر بالدور الإيجابي والبناء الذي يؤديه في هذا الصدد وفد السودان في نيويورك.

السيد لورنتي سوليز (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، سيدتي الرئيسة، يود وفد بلدي أن يهنئ وفد الولايات المتحدة على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. نتمنى له كل النجاح، ونتعهد له بتعاوننا الكامل معه. وأود أيضا أن أشكر وأهنئ وفد المملكة المتحدة والسفير رايكروفت على قيادته للمجلس في شهر آذار/مارس.

في البداية، يتقدم وفد بوليفيا بأخلص مشاعر العزاء لشعب وحكومة الاتحاد الروسي جراء الهجوم الإرهابي الذي وقع أمس في سانت بطرسبرغ. وكما قال الرئيس إيفو موراليس أيما، فإن بوليفيا تدين بشدة هذا العمل الإرهابي الجبان الذي أودى بحياة الكثيرين وأدى إلى جرح العشرات. ونتقدم بخالص تعازينا إلى أسر الضحايا ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

يرحب وفدي ترحيبا حارا بتعيين السيد جرميه ينغسلي مامابولو، لمنصب الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور وكبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. لقد شهدنا قيادة ومهنية السفير مامابولو، ليس فقط بصفته الممثل الدائم لبلده لدى الأمم المتحدة، بل أيضا عندما كان رئيسا لمجموعة السبعة والسبعين والصين في هذه المنظمة.

أود أن أدلي بالملاحظات الموجزة التالية.

ترحب بوليفيا بالأخبار السارة ومفادها أن الحالة في دارفور قد أخذت منعطفا إيجابيا. ويشير آخر تقرير للأمين العام (S/2017/250) بأنه لم تحدث صراعات خطيرة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وقد تضاءلت إلى حد كبير الأعمال القتالية في منطقة جبل مرة. ونرحب بحقيقة استمرار حكومة السودان الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وكذلك الحركات غير الموقعة عليها بالتقيد بوقف إطلاق النار. ونحث قادة الحركات غير الموقعة، ولا سيما جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، على الانضمام إلى المفاوضات الجارية والعمل على وضع اتفاق رسمي يبين التزامهم بتحقيق الاستقرار والسلام في دارفور.

وفي ذلك الصدد، نشجع الجهود التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى الذي يمثله الرئيسان السابقان ثابو مبيكي وعبد السلام أبو بكر، للنهوض بعملية السلام في دارفور. وفي هذا الشأن، نحيط علما أيضا بالخطوات التي اتخذها رئيسا أوغندا وتشاد لتعزيز الحوار بين الأطراف. فالتعاون الإقليمي أمر أساسي في العملية السياسية.

وبالمثل، نود أن نبرز الانخفاض في العنف الطائفي. ونحن ندرك الجهود التي تبذلها الحكومة والعملية المختلطة لتعزيز التفاهم والمصالحة بغية تخفيف حدة التوتر بين أعضاء تلك المجتمعات. ومع ذلك، ورغم هذه التحسينات، لا تزال حالة الأشخاص المشردين داخليا تبعث على قدر كبير من القلق. واستنادا إلى تقرير الأمين العام، لم ينخفض عددهم. وهناك قرابة ٢,٦ مليون شخص يتعرضون لبعض أشكال العنف، ومن بينهم النساء والأطفال وهم الأشد ضعفا والأكثر تضررا.

يجب أن ندعم خطة حكومة السودان لإعادة التوطين الطوعية للأشخاص المشردين داخليا. وفي ذلك الصدد، نحن على ثقة بأن الحكومة، تماشيا مع التقدم الذي أظهرته، سيكفل الدعم اللازم بحيث يمكن للعملية المختلطة من الاضطلاع بولايتها

بحرية لضمان الوصول الضروري إلى الجهات الفاعلة الإنسانية كي تتمكن من التحقق من إيصال المساعدات الإنسانية.

أما فيما يتعلق باستراتيجية الخروج ونقل مهام العملية المختلطة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، فنرحب بجهود الفريق العامل المشترك، حيث نعتقد أن توصياته يمكن أن تكون عنصرا رئيسيا في التقرير المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة المزمع تقديمه في شهر أيار/مايو.

نبرز أيضا تضامن الحكومة السودانية في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في جنوب السودان بفتحها ممر للمساعدات الإنسانية من وسط السودان إلى شمال وجنوب السودان، ولا سيما في المناطق التي يدور فيها أكبر صراع، مثل منطقة أعالي النيل وبحر الغزال.

أخيرا، يتعهد وفدي بدعمه لعمل العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري بغية تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في إحلال السلام الدائم والمستدام في دارفور. ونؤكد مجددا أن عمل وجهود المجلس يجب تحترم سيادة السودان واستقلاله وسلامته الإقليمية.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في البداية، كما فعلت حكومتي صباح أمس، أود أن أكرر إدانة وفدي الشديدة للهجوم الإرهابي الذي وقع في سانت بطرسبرغ والذي أدى إلى وقوع العديد من الوفيات والإصابات وحدوث أضرار عديدة في الممتلكات. نعرب عن المواساة والتعازي لذوي الضحايا ونعرب عن تضامننا مع روسيا حكومة وشعبا. وتكرر السنغال النداء الصادر عن القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي من أجل أكبر قدر وتنسيق للتعبئة الطوعية في مكافحة الإرهاب، أيا كان مرتكبوه.

باسم وفد السنغال، سيدتي الرئيسة، أود أن أهنئكم تهنئة حارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن. أؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم. كذلك أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة بشأن مسألة دارفور الهامة. وأود أيضا أن أشكر وأهنئ السيد ماثيو رايكروفت وكامل فريقه على الرئاسة الفاعلة والمنتجة خلال شهر آذار/مارس. ويسرني غاية السرور أن أرى هنا صديقي العزيز وزميلي السابق السيد مامابولو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة والممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. إن إحاطته الإعلامية الموجزة والواضحة قد سلطت الضوء على الحالة، كما فعل الأمين العام في تقريره (S/2017/250) وتقرير فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) (انظر S/2017/22).

تود السنغال أن تشيد إشادة جديرة بالعملية المختلطة التي لديها أفرقة في دارفور منشورة على جميع الجبهات تعمل على التصدي للتحديات الأمنية، ودعم العملية السياسية وتيسير الحصول على المعونة الإنسانية. ونشيد بجميع البلدان المساهمة بقوات على التزامها بالسلم في دارفور. وأود أن أذكر بأن السنغال نشرت قوات عسكرية قوامها ٨٠٠ فرد، ووحدتين من أفراد الشرطة، كل واحدة منهما مؤلفة من ١٤٠ فردا، وثمانية مراقبين، وثمانية ضباط شرطة، بما مجموعه ١ ٠٩٦ فردا.

أما فيما يتعلق بالحالة الأمنية، فيرحب وفد السنغال بكون الحكومة والعديد من الجماعات المسلحة تحترم حاليا وقف إطلاق النار ووقف الأعمال القتالية، باستثناء جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. ولا بد من الإشادة بتدابير بناء الثقة هذه وتعزيزها. وعلى الرغم من استمرار حدوث اشتباكات طائفية بشكل متقطع، فقد خفت حدتها بشكل عام.

مع ذلك، يشجب الوفد السنغالي انتهاكات حقوق الإنسان العديدة في دارفور المبلّغ عنها والتي تستهدف بصفة

خاصة الأشخاص المشردين داخليا والنساء والأطفال. وندعو إلى العودة الطوعية والآمنة لجميع الأشخاص المشردين داخليا، الأمر الذي يتطلب بيئة آمنة والتزاما طويل الأمد من جانب جميع الأطراف في عملية المصالحة والانتعاش. وفي ذلك السياق، يرحب وفدي بعقد الحوار الوطني، ويشجع على التنفيذ الفعّال للتوصيات المنبثقة عنه لكي يتسنى للحكومة والمعارضة التوصل إلى تفاهم مشترك بغية تحقيق حل دائم للصراع وإحلال السلام الدائم.

فيما يخص العلاقة بين العملية المختلطة والحكومة السودانية، نرحب بالتقدم المحرز فيما يتعلق بإصدار التأشيرات والإفراج عن الحاويات، ولا سيما تلك التي تحتوي على الحصص الغذائية. وبفضل الجهود التي تبذلها السلطات السودانية، التي تشمل، في جملة أمور، تعيين جهة تنسيق ستتحمل المسؤولية عن هذه المسائل. ومع ذلك، لا تزال بعض الحاويات محتجزة في بورت سودان، مما يضع صعوبات أمام البلدان المساهمة بقوات، بمن فيها بلدي، تتمثل في استيراد قطع الغيار للمعدات الرئيسية. وللتخفيف من هذه الحالة، ندعو إلى زيادة التعاون من جانب السلطات السودانية ليتسنى الإفراج عن هذه الحاويات.

وفيما يتعلق بعملية نقل مهام العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى فريق الأمم المتحدة القُطري وعملية التسليم، نتطلع إلى التقرير المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي الجاري، ولا سيما فيما يتعلق بطرائق إعادة تشكيل العملية المختلطة، مع الأخذ في الحسبان التطور الإيجابي في سير الأحداث في الميدان. ومن هذا المنطلق، يكرر وفد السنغال دعمه للعملية المختلطة، ويتقدم مرة أخرى بتهانيه إلى فريق الأمم المتحدة القُطري وإلى الموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على العمل الممتاز الذي يقومون به من أجل إحلال السلام الدائم في دارفور.

سأكون مقصرا إن اختتمت بياني من دون الإشادة بالعمل الذي يؤديه فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ لتعزيز العملية السياسية بتيسيره لمفاوضات مباشرة وشاملة. ونحن نحيي الوسيط الممتاز، الرئيس تابو مبيكي، والسيد مامابولو، ابن بلدي، اللذين أجريا حوارا تفاعليا مثمرا مع مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير الماضي، تحت الرئاسة السويدية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أود أن أشكر السيد مامابولو، الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور على تقديمه آخر المعلومات عن أنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. لقد كانت بعثة دارفور تمثل شريان الحياة عندما تم وزع حفظة السلام قبل ١٠ سنوات في عام ٢٠٠٧، إذ كانت دارفور أحد أبشع الأماكن على وجه البسيطة. بعد أربع سنوات من العنف قضى أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، وفر ٢,٤ مليون شخص من ديارهم. وكثير من الناس كانوا محاصرين في مخيمات اللاجئين، خشية قتلهم إذا تجرؤا على الخروج على يد الميليشيات التي تدعمها الحكومة. فقد كان العالم يتطلع إلى مجلس الأمن لإنقاذ الأرواح. استجابت البعثة إلى النداء.

ولم تبلغ البعثة قط درجة الكمال؛ وكانت بعثة حفظ السلام الأكثر تعقيدا وتكلفة في تاريخ الأمم المتحدة، وما انفكت الحكومة السودانية تحاول عرقلتها منذ اليوم الأول لإنشائها. ولكن البعثة على الرغم من جميع هذه الصعاب، ساعدت في حماية المدنيين. فقد انتشر حفظة السلام التابعين للعملية بشجاعة كبيرة، ومن الجدير بالذكر أن ٦٣ فردا من القوات العسكرية وقوات الشرطة ٦٣ ضحوا بأرواحهم. تعرب الولايات المتحدة عن تقديرها العميق لجميع البلدان

المساهمة بقوات وأفراد الشرطة في البعثة على التضحيات التي قدمها الأفراد التابعون لها.

لكن بعد انقضاء عشر سنوات منذ بدأت بعثة دارفور عملها، حان الوقت لننظر أين تقف دارفور اليوم وما سيلي بعده. ولا تزال الحكومة السودانية عاجزة عن حماية شعبها في دارفور. وفي بعض المناطق، ما زال المدنيون في خطر شديد جراء انتشار العنف على نطاق واسع، وهو عنف تتسبب به الميليشيات والجماعات المسلحة المدعومة من الحكومة. وفي أماكن أخرى، لا تكاد الحكومة تفعل شيئا لتوفير الأمن عندما تصبح المنازعات المحلية دموية.

يتعين على المجلس أن يتحقق من أن الحكومة السودانية تفعل أكثر من ذلك لمساعدة شعبها من خلال الوفاء بالمعايير المتفق عليها لدارفور، ودعم عملية السلام الشامل، وحماية المدنيين ومنع العنف المجتمعي. ولا يكفي أن تعد الحكومة بأن تقوم بعمل أفضل؛ بل نحتاج إلى أن نلمس الدليل على ذلك.

من المحبط أن الحكومة السودانية لا تزال تعرقل عمل البعثة بعد كل هذه السنوات. فخلال السنة الماضية، احتجزت الحكومة المئات من حاويات شحن الأغذية، وما زالت تنتظر بعثة دارفور الافراج عن ما لا يقل عن ١٨٢ من الحاويات مع معداتها.

يصح القول بأن السودان قد بدأ بتجهيز معاملات الأمم المتحدة على نحو أسرع، وعمل على تحسين وصول المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة وشركائها. ونرحب بتلك التغيرات. ولكن لا تفعل الحكومة ما فيه الكفاية. وعلى الحكومة أن تمنح حرية الحركة لجميع حفظة السلام وجميع العاملين في مجال تقديم المعونة. ويجب على الحكومة الإفراج عن جميع معدات البعثة. كذلك يتعين عليها منح التأشيرات لجميع موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم موظفو حقوق الإنسان. وهذه كلها مطالب تقدم بها المجلس لمرات عديدة من قبل. ويتعين على أعضاء المجلس تأييدها.

إن الهدف الطويل الأجل في دارفور لا يزال هو نفسه، أي التوصل إلى سلام دائم عن طريق التفاوض. وترحب الولايات المتحدة بإعلان الحكومة والجماعات المعارضة عن وقف إطلاق النار من جانب واحد. ويتعين على الجانبين الآن تحويل اتفاقات وقف إطلاق النار هذه إلى تقدم حقيقي صوب محادثات السلام على أساس خارطة الطريق التي وضعها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ لتعزيز العملية السياسية. ونحض جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد على القيام بالشيء نفسه بأن يعلن فورا وقف الأعمال الانفرادية والانضمام إلى المفاوضات.

علينا أيضا أن ننظر في مستقبل بعثة دارفور. إذ أن الحالة في دارفور لا تزال بعيدة عما كنا نأمل في تحقيقه قبل ١٠ سنوات، لكن دارفور اليوم آخذة في التغيير. وفي العديد من المجالات، ولى خطر العنف المباشر نتيجة مواجهات الحكومة مع المعارضة المسلحة. ويجب على الناس احترام سيادة القانون؛ إنهم يحتاجون إلى شرطة تحترم حقوقهم الإنسانية وتحميهم من المجرمين والميليشيات؛ ويحتاجون إلى المساعدة في مجال التوسط في المنازعات المحلية حتى لا تندلع وتنتشر.

حتى بينما تتغير الحالة، يجب أيضا أن تتغير الأدوات الكفيلة بمنع العنف. وعلينا أن نتساءل عما إذا ما زال هيكل وحجم القوة الحالية لبعثة دارفور مناسبين. وربما لا نحتاج إلى ١٧ ٠٠٠ فرد من القوات النظامية للتصدي لهذه التحديات. ونحن بحاجة إلى شروع الأمم المتحدة في استخدام أدوات جديدة، وبحاجة إلى أن نرى حكومة السودان جاهزة.

ينبغي أن تستعرض العملية المختلطة مهمتها لضمان أنها لا تزال تتناسب مع الأحوال على أرض الواقع. وهذا يشمل الكيفية التي يمكن بها تسخير قواتها لوقف موجات العنف المتكررة، وسرعة الوصول إلى المناطق التي يتواجد فيها الناس الذين بأمس الحاجة إلى المساعدة.

إن إعادة هيكلة البعثة سيتطلب أيضا من الحكومة السودانية أن تظهر بأنها مستعدة لتولي الحكم في جميع المناطق في أراضيها وحماية جميع مواطنيها. وسوف يتعين على الحكومة العمل مع الأمم المتحدة كشريك لبناء المؤسسات المحلية وتوفير الخدمات الأساسية.

لدينا المعايير اللازمة لذلك، وهكذا يتعين علينا تقييم التقدم الذي تحرزه الحكومة على أساس تلك المعايير وأن نكون صادقين في تقييمنا. وإذا كانت الحكومة تعتقد أنها جاهزة للحكم، عليها أن تظهر لنا ذلك. فالتوقعات معروفة جيدا. نحتاج إلى إحراز تقدم في إحلال السلام الشامل. ويجب حماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق، ونحتاج إلى معالجة الصراعات داخل المجتمعات المحلية من خلال الوساطة.

الكل منا يتوقع من تقارير الأمين العام أن تُبين بوضوح عندما يفي السودان بهذه المعايير وعندما لا يفي بها، ونتوقع من جميع أعضاء المجلس المثابرة في تتبع ذلك التقدم. وإذا ما قصرت الحكومة، تقع المسؤولية عن التصرف على عاتق المجلس. ويتعين على المجلس أن يكون مستعدا لانتقاد الحكومة وعلينا أن نحذرها في بياناتنا عندما نستعرض ولاية بعثة حفظ السلام، في حزيران/يونيه.

إن مساعدة شعب دارفور تعني أننا بحاجة إلى أن نرى تغييرا. وتقع المسؤولية في المقام الأول على عاتق حكومة السودان. ويمكننا بل ينبغي لنا إعادة تشكيل بعثة دارفور لجعلها أكثر فعالية، ولكن ما سيحقق السلام في دارفور هو إخضاع الحكومة إلى المساءلة. ويجب على قادة السودان نزع سلاح الميليشيات التي لا تزال تروّع شعب دارفور. ويجب دعم حفظة السلام وموظفي الأمم المتحدة في إنجاز مهامهم، ويجب أن نلتزم ببناء السلام المستدام في دارفور ليس بالأقوال بل بالأفعال. وأتطلع إلى العمل مع جميع المشاركين في الأشهر المقبلة للمساعدة على تحقيق هذه التغييرات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عمر دهب فضل (السودان): أبدأ بالتعبير عن تعازينا الحارة لروسيا، حكومة وشعبا، وأسر ضحايا الحادث الإرهابي المروع في سان بيترسبورغ، وندين هذا العمل الجبان بأقوى العبارات.

أرجو أن أتقدم لكم بالتهنئة على مباشرتكم عملكم مندوبة دائمة لبلادكم في الأمم المتحدة، وعلى ترؤسكم لمجلس الأمن خلال شهر أبريل ٢٠١٧ الجاري، وأؤكد لكم استعداد وفد بلادي للتعاون معكم لإنجاز مهمتكم على أكمل الوجه، كما أرجو أن أقدم الشكر والتقدير لسلفكم مندوب بريطانيا الدائم على إدارته الفاعلة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم. وأرجو أن أتقدم بالشكر أيضاً للسيد الأمين العام للأمم المتحدة على هذا التقرير (S/2017/250) المعروض باسمه على مجلسكم الموقر.

وأرجو أن أتقدم بالتهنئة للسفير مابولو على تعيينه ممثلا مشتركا للبعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ونتفق تماما مع تلخيصه للحالة في دارفور بأن دارفور اليوم ليست بتلك الحالة التي كانت عليها في عام ٢٠٠٣. وأرجو أيضا أن أشيد بزيادة وتيرة التعاون والتفاعل خلال الفترة المشمولة بالتقرير بين إدارة عمليات حفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من جانب، وحكومة السودان، من جانب آخر. وهذا هو مستوى التعاون الذي ظللنا نتطلع إليه على الدوام خلال الفترة الماضية، خاصة منذ عام ٢٠٠٧.

يؤكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، موضوع هذه الجلسة، على التقدم الكبير الذي شهدته الأوضاع في دارفور

خلال الفترة الماضية التي شهدت استقراراً كبيرًا في الأوضاع الأمنية بعد المجهودات التي قامت بها القوات الحكومية في تأمين ولايات دارفور وحسم التفلتات الأمنية التي كان يثيرها بعض ما تبقى من الحركات المسلحة، مما انعكس إيجابا على حالة الأمن والاستقرار في ولايات دارفور جميعها، عدا جيوب صغيرة في منطقة جبل مرة، وفقا لما أقر به التقرير الأخير لفريق الخبراء، الذي ذكر أن دارفور الآن خالية من التمرد وآمنة، ”mostly“. وهذه الكلمة أيضا وردت في قرار مجلس الأمن. وهذه المنطقة، منطقة جبل مرة، تتمركز بها الآن بقايا من فلول حركة المتمرد عبد الواحد، والتي بدأت باللجوء إلى أعمال السلب والنهب بعد أن تشتتت وضعفت. كما أن انضمام العديد من قادتها بقواتهم إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور كان له أثر إيجابي على الوضع الأمني في المنطقة.

نتيجة للمجهودات التي بذلتها الحكومة والشركاء الإقليميون الدوليون في العملية السلمية، فقد انضم عدد من فصائل المعارضة إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وكان تمديد الحكومة لوقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر تأكيداً على نواياها ومساعيها لإحلال السلام ووقف الاقتتال في هذه المنطقة من البلاد والإنطلاق نحو التنمية وإعادة الإعمار. وقد ظللنا نؤكد في كل البيانات التي قدمناها في هذا المجلس الموقر على عزم والتزام الحكومة السودانية بإحلال السلام في دارفور بل في كل ربوع السودان. كما ظللنا نؤكد على أهمية أن يضطلع المجتمع الدولي دورا بالضغط على الحركة الوحيدة من حركات دارفور التي ظلت تمانع وترفض الانضمام إلى كل مفاوضات السلام المطروحة. وبالرغم من عدم تأثيرها العسكري والضعف الذي أصابها بعد الضربات العسكرية التي تلقتها، فإن الدعم الذي يجده قائدها المتمرد عبدالواحد محمد نور أدى إلى تعنته ورفضه الانخراط في مفاوضات السلام، إضافة إلى مطالبتنا المتكررة بالضغط على الحركات الأخرى للتفاوض بجدية من أجل تحقيق السلام وإنهاء معاناة أهلنا في دارفور، والضغط على هذه الحركات المسلحة لمنعها من اللجوء لعمليات الاتجار بالبشر وقطع الطرق والارتزاق، وكلها حالات وردت في تقرير فريق الخبراء في شباط/فبراير الماضي.

ويجب، فيما يتعلق بالنزوح، ألا نغفل حقيقة أن كل حالات النزوح بدون استثناء في عام ٢٠١٣، وأنا سعيد بأن دارفور لم تشهد نزوحا في عام ٢٠١٧، لكن كل حالات النزوح التي تمت في عام ٢٠١٦ هي نتيجة لإصرار عبد الواحد على حمل السلاح وغياب عمل حاسم من المجتمع الدولي تجاهه.

لقد ظلت الحالة الإنسانية في دارفور تشكل محور اهتمام حكومة السودان .فبالرغم من ازدياد أعداد النازحين العائدين طواعية إلى قراهم وبأرقام متزايدة في كل مناطق دارفور، فإن وجود معسكرات للنزوح في دارفور بعد الوصول إلى هذه الحالة الممتازة من الأمن والاستقرار لا مبرر له، لا سيما وأن شركاء السلام في دارفور بذلوا مجهودات مقدرة في بناء وتجهيز قرى للعودة الطوعية تتوفر فيها كل الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن بجانب عودة الأمن إلى مناطق النازحين الأصلية. كل هذا يجعل من الضروري أن تتواصل الجهود المحلية والدولية لتشجيع العودة الطوعية ،حيث وضعت حكومة السودان خطة لمعالجة هذا الوضع بنيت على ثلاثة خيارات الخيار الأول هو عودة النازحين إلى قراهم طواعية، أكرر طواعية. والخيار الثاني هو أن يتم إدماج معسكرات النازحين في المدن القريبة منهم بعد إعادة تخطيطها ومدها بالخدمات الأساسية. أما الخيار الثالث فهو أن يمنح النازحون الحرية في اختيار المنطقة التي يريدون إعادة توطينهم فيها، في أي جزء من أجزاء السودان، وفي دارفور بصفة خاصة بالضبط. وكل هذه الخيارات تفتقر إلى موارد مالية وخبرات فنية وتعاون مادي ملموس من المجتمع الدولي. وهو ما يتطلب عون ومساعدة، كما قلت، المجتمع الدولي. وهنا لا بد لنا من

الإشادة بالدعم الذي ظلت تقدمه دولة قطر الشقيقة والجامعة العربية وأعضاؤها والدول الصديقة الأخرى مثل الصين واليابان وغيرها في إطار وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وهي الوثيقة الأساسية المركزية التي أقر بها ودعا إليها مجلسكم الموقر. ويجب ألا نغفل هذا، أن اتفاق السلام الموجود لسنا في معرض الدعوة إلى اتفاق جديد، وإنما يجب علينا أن نبذل كل جهد للالتزام بالاتفاق الموقع والمبرم وهو جزء من العملية التي تابعتها الأمم المتحدة ومجلسكم الموقر، كما تعلمون. وهنالك لجنة لمتابعة تنفيذ اتفاق الدوحة، وهي لجنة دولية يمثل فيها كل الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن بالإضافة إلى شركاء السلام. لذلك فإن أي تقصير محتمل أو أي دولة ترى أن هناك تقصير، يجب أن يحال الأمر إلى هذه اللجنة الدولية التي تنعقد كل ستة أشهر لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية، وهذا نوع من العمل الإيجابي الجيد الذي وجدناه في اتفاق الدوحة، بحيث أن المجتمع الدولي يظل متابعا للأحوال كل ستة أشهر. لذلك أدعو مجلسكم الموقر إلى الاهتمام بمخرجات وقرارات هذه اللجنة الدولية التي تجتمع كل ستة أشهر في الخرطوم وفي الدوحة، راعية الاتفاق.

إن التحسن الكبير للأوضاع في دارفور أمنياً وإنسانياً، وإنحسار نشاط الحركات المتمردة وفق ما ورد في هذا التقرير والتقارير التي سبقته وفي تقرير فريق الخبراء المكون بموجب قرار مجلس الأمن (١٥٩١) ٢٠٠٥، يؤكد على صواب ما ظلت حكومة السودان تدعو له منذ عام ٢٠١٤ حول ضرورة وضع إستراتيجية لخروج سلس ومتدرج وممرحل لبعثة اليوناميد من دارفور، بعد أن أدت مهمتها. وقد أصبحت تطورات الأوضاع تؤكد يوماً بعد يوم أن البعثة لم تعد هي الإطار المناسب لانخراط المجتمع الدولي في دارفور، والتي تحتاج لتحقيق التنمية، لأن أساس النزاع في دارفور هو مشكلة التنمية في دولة هي الآن تعتبر من ضمن الدول الموجودة في قامة أقل البلدان نموا. فنحن نحتاج لتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والإجتماعية والبيئية، ودور المجتمع الدولي هنا ضروري ولازم وواجب لمعالجة آثار النزاع عبر إعادة التعمير والتسريح ونزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين السابقين في المجتمع وتحقيق المصالحات.

وكل هذه المهام العظيمة يمكن أن يقوم بها فريق الأمم المتحدة القطري إذا وجد الدعم المطلوب من المجتمع الدولي ماليا وبشريا.

ويأمل وفد بلدي ألا تكون توصيات الاجتماع الأخير لفريق العمل المشترك الذي عقد يوم ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، قد وضعت استراتيجية خروج بعثة يوناميد على الطريق الصحيح. ويؤكد وفد بلدي في هذا الشأن استعداده لمواصلة التعاون والانخراط الإيجابي مع كافة الشركاء الإقليميين والدوليين حتى تصل سفينة استراتيجية الخروج إلى بر الأمان بانسحاب سلس ومرحلي ومتدرج للبعثة يسهم في تحقيق السلام في دارفور، ويمثل نموذجا يحتذى به في بعثات عمليات السلام الأخرى، ويوفر الموارد المالية للجهود الدبلوماسية الوقائية واستدامة السلام وتحقيق التنمية الشاملة.

أخيرا، عزّز السودان من شراكاته الإقليمية والدولية في مجالات حيوية للأسرة الدولية خاصة في محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتحقيق السلام الإقليمي وتقديم المساعدات الإنسانية. ولعلكم، السيدة الرئيسة، تعلمين المدي البعيد الذى وصله التعاون بين السودان وبلدكم في مجال مكافحة الإرهاب. وفي الوقت الذي أتكلم فيه الآن أمام مجلسكم الموقر يستضيف بلدي، السودان، مؤتمراً لمديري أجهزة المخابرات في أفريقيا لمكافحة الإرهاب في القارة الأفريقية. وفى المجال الإنساني، تواصل تعاون السودان مع المجتمع الدولي، حيث وافقت حكومة السودان على مقترح قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لتوصيل المساعدات الإنسانية لجنوب كردفان والنيل

الأرزق، بينما رفضه المتمردون. كما عزّز السودان من دوره في تقديم الإغاثة لجنوب السودان ثنائياً وعلى المستوى الدولي.

وتؤكد كل هذه التطورات مجتمعة أن السودان عضو فاعل في المجتمع الدولي وشريك يُعتمد عليه، الأمر الذي يتطلب تعزيز الصلات والتعاون معه في كافة المجالات والاستجابة لانشغالاته. ختاماً، يشكر وفد بلدي بعثة اليوناميد على ما تقوم به في مختلف المجالات. كما يشكر الدول المساهمة بقوات أو وحدات من شرطتها، ويجدد استعداد حكومة السودان للتعاون مع كافة الشركاء الإقليميين والدوليين في كل ما له صلة ببعثة اليوناميد حتى تغادر آخر مكوناتها أراضي السودان بعد أن تكون قد حققت مهمتها. فبعثات السلام ليست موجودة إلى الأبد. وانتهاء مهمتها يعني أنها قد نجحت في ذلك، ونرجو أن نشارك جميعا في هذا النجاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): قبل الختام، أود أن أقول إننا جميعا نقف متحدين في مواساتنا للشعب الروسي، عقب الهجوم في سانت بطرسبرغ. إننا نقف مع الأسر، ونأمل أن نتمكن من العثور على مرتكبي هذا العمل الشنيع. ونحن نؤيدهم خلال تلك العملية.

لقد اطلعنا جميعا على التقارير المروعة عن الهجوم بالأسلحة الكيميائية في سورية. وبصفتي الرئيسة، أود أن أبلغ المجلس أن الرئاسة تعتزم عقد جلسة في شكل إحاطة إعلامية هنا في القاعة المفتوحة، غدا في الساعة ١٠/٠٠ لمناقشة الهجوم. وسننقل جلسة الإحاطة الإعلامية والمشاورات بشأن كولومبيا إلى بعد الظهر حتى يتسنى لنا عقد هذه الجلسة الطارئة. ونأمل في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الهجوم السوري.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.